ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

قضايا المناخ..
رؤى عالمية ومصرية

عدد خاص

السنة الثالثة
ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

تقديرات مصرية

قضايا المناخ.. رؤى عالمية ومصرية

عدد خاص

العـدد 45
تقديرات مصرية
إصـــدار شـهـري
السنة الثالثة - نوفمبر 2022

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
أحمد حسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

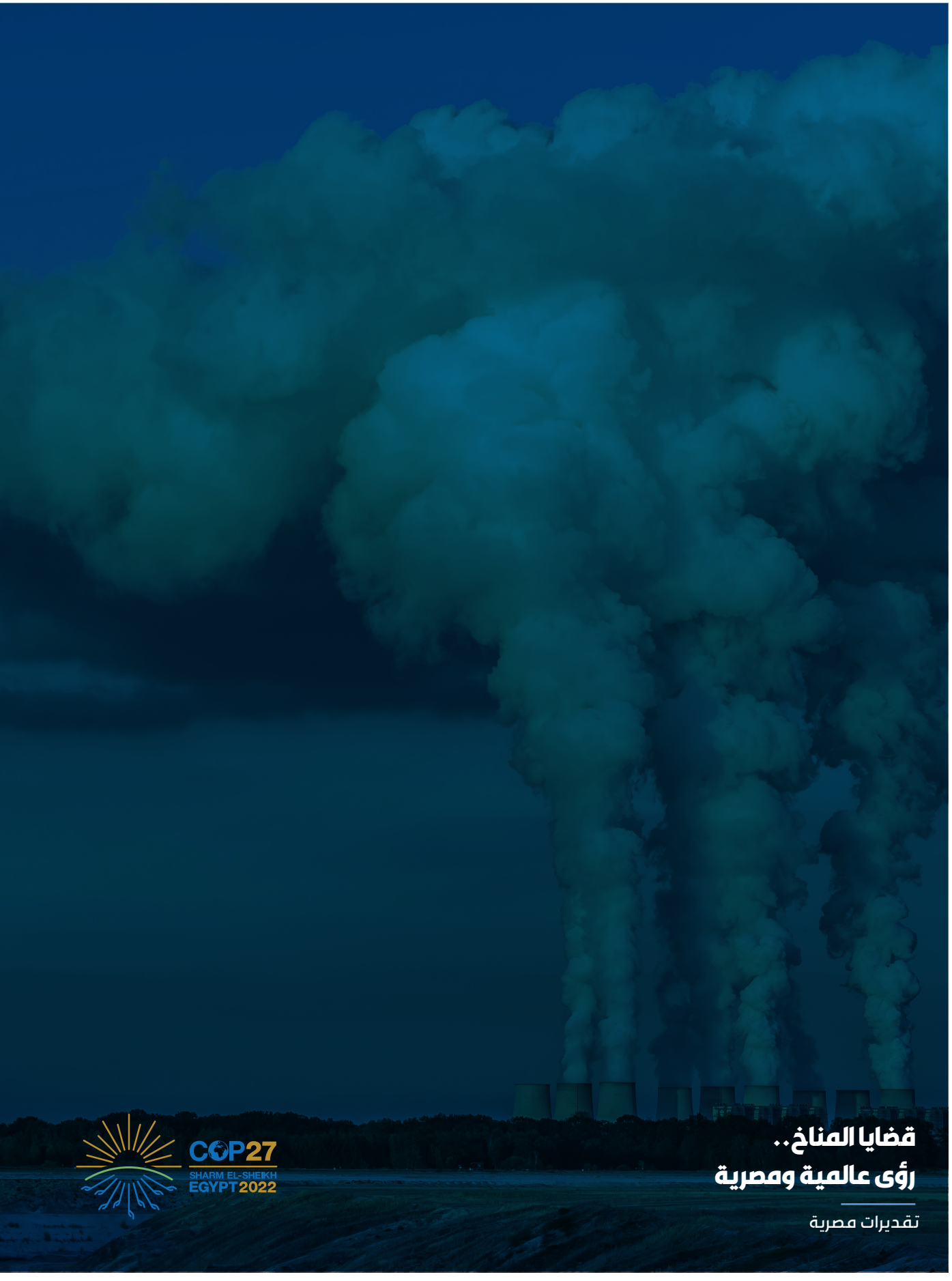

قضايا المناخ..
رؤى عالمية ومصرية

تقديرات مصرية

COP27
SHARM EL-SHEIKH
EGYPT 2022

المحتويات

08 الافتتاحية: تحدي المناخ للنظام الدولي
د. عبد المنعم سعيد

10 ما الممكن والمأمول في COP27؟
د. جمال عبد الجواد

13 تداعيات تنافس القوى الكبرى على قضايا المناخ
د. محمد كمال

16 الآثار المتفاقمة لتغير المناخ على كوكب الأرض
د. عمر الحسيني

19 الأبعاد الأمنية لقضيّة تغيّر المناخ في العالم
د. إيمان رجب

22 حدود الارتباط بين تغير المناخ وانتشار الإرهاب
د. دلال محمود

25 كيف يضاعف تغير المناخ الأزمات الاقتصادية؟
مجدي صبحي

28 الذكاء الاصطناعي وتغير المناخ.. فرص وقيود
د. رغدة البهي

31 مرتكزات الموقف المصري إزاء مواجهة تغير المناخ
د. نهى بكر

34 متطلبات التحول نحو صناعة خضراء في مصر
د. مدحت نافع

37 أثر التمويل الأخضر في التنمية المستدامة في مصر
أحمد بيومي

40 أدوار المجتمع المدني المصري في قمة COP27
د. عماد الدين عدلي

43 العدالة المناخية وحقوق الإنسان.. احتياجات مصرية
عصام شيحة

46 مخاطر تغير المناخ في أفريقيا.. مؤشرات أساسية
هبة زين

4

الأبعاد الأمنية لقضيّة تغيّر المناخ في العالم

تكتسب العلاقة بين التغيرات المناخية والسياسات الأمنية أهمية متزايدة حاليًا في مناقشات دوائر صنع السياسات في العالم، ويعكس تحليل هذه المناقشات وجود وجهتي نظر تفسران هذه العلاقة؛ حيث لم يتم الاستقرار بعد على إحداهما كإطار حاكم للسياسات خلال السنوات المقبلة. ترى وجهة النظر الأولى أن التغيرات المناخية تؤثر على الأمن الإنساني والأمن التقليدي للدول من واقع حال دول العالم النامي، لذا تطالب وجهة النظر تلك بضرورة التعامل مع التغيرات المناخية كقضية أمنية. بينما تذهب وجهة النظر الثانية إلى أن التغيرات المناخية هي قضية بيئية وليست ذات صلة بالسياسات الأمنية، وأن إضفاء البُعد الأمني عليها لن يضيف للأمن الفعلي المتحقق أي شيء. ويتوقف تبني أي من وجهتي النظر تلك على التصورات السائدة في الدولة حول مستوى تأثير التغيرات المناخية بشكل فعلي وقابل للقياس على الحياة اليومية للمواطنين، وعلى قدرة الحكومات على القيام بوظائف الدفاع والسيادة وتحقيق التنمية المستدامة وتوفير الخدمات العامة وإدارة العلاقات مع العالم الخارجي.

د. إيمان رجب

رئيس وحدة البحوث الأمنية

بمركز الأهرام للدراسات، مدرس زائر بالجامعة الأمريكية في القاهرة

أشكال التأثير

تشير التقديرات العلمية المتعلقة بتأثير التغيرات المناخية على الأمن القومي للدول إلى أنه تأثير نسبي، إذ تختلف شدته من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى في العالم. ومن خلال دراسة وتحليل المناطق التي تأثر الوضع الأمني فيها بسبب التغيرات المناخية، أصبح واضحًا أن هذا التأثير له بعد مباشر، كما حالة الصراعات المسلحة الناتجة عن صراع على موارد ندرت بسبب التغيرات المناخية، مثل الموارد المائية والطاقة والأراضي الصالحة للزراعة والمراعي اللازمة لتربية الماشية. كما أن هناك تأثيرًا غير مباشر للتغيرات المناخية على الأمن القومي للدول، حيث أصبحت تساهم في خلق بيئة تضعف حالة الأمن في الدولة بصفة عامة، بل أصبحت تلعب دورًا مضاعفًا يزيد حدة طائفة أخرى من التهديدات المؤثرة على الأمن القومي، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. وفي هذا السياق، تتمثل أهم القضايا الأمنية ذات الصلة بالتغيرات المناخية في الآتي:

- **تهديد بقاء الدولة القومية:** تُشير التقديرات الدولية المتعلقة بتأثير التغيرات المناخية على الأمن الدولي، إلى أن الدول التي هي عبارة عن جزر صغيرة هي أكثر عرضة للاختفاء بسبب التغيرات المناخية على نحو قد يعيد رسم الخريطة السياسية للعالم، كما أن الدول التي تمتلك مدنًا ساحلية معرضة أيضًا لفقدان جزء من إقليمها نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وهذا التهديد لبقاء هذه الدول يفوق في تأثيره التهديد الذي يمكن أن تتعرض له بسبب الحروب التقليدية.

- ووفق تقديرات وكالة ناسا للفضاء، فقد ارتفع مستوى البحر في العالم خلال عام 2021 إلى مستويات غير مسبوقة، على نحو سيهدد معه حياة 410 ملايين نسمة بحلول عام 2100، وسيجعل الفيضانات حدثًا متكررًا في مناطق متعددة في العالم. ويأتي على قائمة هذه الدول كل من الصين، وبنجلاديش، ومصر، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة، والبرازيل، وأستراليا، ونيوزيلندا، وجزر تونجا في المحيط الهادي، والقرى الساحلية في غانا في غرب أفريقيا، فضلاً عن عدد 39 دولة تتألف من جزر صغيرة، وتشكل تحالفًا يُعرف باسم Alliance of Small Island States.

- **تزايد شرعية الجماعات المسلحة والإرهابية:** توجد العديد من الحالات في القارة الأفريقية التي تسبب التغير المناخي فيها في إضعاف قدرة الدولة على ممارسة السيادة في مقابل تزايد نفوذ وتأثير وشرعية الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية. فعلى سبيل المثال، تتعرض المناطق المحيطة ببحيرة تشاد للتصحر بشكل كبير نتيجة انخفاض كمية المياه في البحيرة بنسبة 90%، على نحو أثّر على سبل المعيشة التقليدية من زراعة وصيد وغيرها، والتي يعتمد عليها سكان المناطق المجاورة للبحيرة في كل من نيجيريا وتشاد والكاميرون والنيجر. ولم تتمكن حكومات تلك الدول من توفير بديل لهم. وفي المقابل، نجحت جماعة "بوكو حرام" في توفير موارد بديلة مما زاد من قدرة هذه الجماعة على استقطاب أعضاء جدد في صفوفها. وقد دفع هذا التطور مجلس الأمن في 2017 إلى اعتبار أن "التغير المناخي وما نتج عن ذلك من تغيرات بيئية في منطقة بحيرة تشاد تسبب في عدم استقرار الأوضاع هناك".

- **تنامي الصراعات المسلحة بسبب ندرة الموارد:** توجد دول عدة تعاني من صراعات مسلحة تدور حول السيطرة على الموارد التي أصبحت نادرة نتيجة التغيرات المناخية. فعلى سبيل المثال، نتيجة التغيرات التي طرأت على بحيرة تشاد السابق ذكرها، تقلصت مساحات الأراضي التي يمكن رعاية الماشية فيها في نيجيريا، مما تسبب في تكرار المواجهات المسلحة بين المزارعين ورعاة الماشية فيها خلال الفترة 2016-2019، وهو ما نتج عنه مقتل أربعة آلاف شخص.

ويقدم التقرير السنوي لمعهد هيديلبيرج الخاص بالصراعات المسلحة في العالم حصرًا لعدد الصراعات المسلحة التي كان موضوعها صراعًا على موارد، حيث يشير التقرير إلى أنه خلال عام 2021 بلغ مجمل الصراعات المسجلة في أوروبا عدد 50 صراعًا، من بينها خمسة صراعات على موارد. وفي أفريقيا جنوب الصحراء سجل خلال العام ذاته عدد 87 صراعًا من بينها 23 صراعًا على موارد، بينما كان عدد هذه الصراعات خلال عام 2020 أربعة صراعات على الموارد في أوروبا من أصل 53 صراعًا، وعدد 23 صراعًا على موارد من أصل 86 صراعًا في أفريقيا جنوب الصحراء.

- **الإضرار بالاقتصاد والبنى التحتية الحيوية:** حذر صندوق النقد الدولي بشكل متكرر طوال السنوات الماضية من الآثار السلبية للتغيرات المناخية على قدرة الدول النامية على الاستمرار في تحقيق معدلات جيدة من النمو الاقتصادي، لا سيما وأن هذه التغيرات قد تزيد من إضعاف البنى التحتية من طرق وسكك حديد ووسائل نقل والتي هي ضعيفة أصلاً في معظم الدول النامية، بينما تُعد البنية التحتية عنصرًا مهمًا في خطط تحقيق نمو اقتصادي مرتفع. كما أن الكوارث البيئية الناتجة عن التغيرات المناخية، مثل الفيضانات والسيول المتكررة بشكل مفاجئ، تتسبب في خسائر مالية كبيرة لاقتصادات الدول نتيجة الأضرار المادية التي تلحق بالمباني والطرق ووسائل النقل وارتفاع تكلفة إعادة البناء في المناطق المتضررة، فضلاً عن تكلفة تعطل الأنشطة الاقتصادية طوال فترة الفيضانات والسيول.

ومنذ قمة المناخ العالمي في جلاسجو COP26، نُشرت العديد من التقارير والدراسات التي عملت على تقدير تأثير التغيرات المناخية على اقتصادات الدول النامية على وجه التحديد، ومنها تقرير المنظمة البريطانية Christian aid المنشور في نوفمبر 2021، والذي يشير إلى أنه بحلول عام 2050 سيتأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سلبًا في عدد من دول العالم النامي بسبب التغيرات المناخية، ويأتي على رأس هذه الدول 8 دول أفريقية هي: السودان، وموريتانيا، ومالي، والنيجر، وبوركينافاسو، وتشاد، وجيبوتي، وغينيا.

فجوة كبيرة

رغم تزايد تأثير التغير المناخي على الأمن على النحو الذي تم توضيحه في القضايا الأربعة أعلاه؛ إلا أن وجهتي النظر السابق ذكرهما، اللتين تنعكسان في المناقشات الدولية المعنية بتحديد أولوية وأهمية قضية التغيرات المناخية، تسببتا في وجود فجوة بين ما تواجهه الدول النامية والدول الأفريقية على وجه التحديد من أوضاع أمنية نتيجة التغيرات المناخية، وبين الإطار الموجه للعمل المناخي الدولي، والذي لا يزال يتعامل مع التغيرات المناخية كقضية بيئية تمثل تحديًا لبعض المناطق في العالم لكن دون أن ترقى إلى مستوى التهديد الأمني الحال والمباشر.

ويعكس وجود هذه الفجوة بشكل كبير غلبة وجهة النظر الثانية السابق ذكرها، والتي تتعامل مع التغيرات المناخية كقضية بيئية، لذا فإنّ ما تقوم به الأمم المتحدة من جهود في التعامل مع التغيرات المناخية والتصدي لها يهتم بالأبعاد الفنية لهذه المسألة وليس بالأبعاد الأمنية لها. كما أن ما بُذل من محاولات من الدول المتضررة لدفع الأمم المتحدة لقيادة وتطوير أطر وسياسات أمنية دولية معنية بالتصدي للأبعاد الأمنية للتغير المناخي لم يحقق النجاح المطلوب. ومن تلك المحاولات جلسة مجلس الأمن المنعقدة في 17 أبريل 2007 التي جرت فيها أول مناقشات ذات صلة بالتأثير الأمني للتغيرات المناخية، وشارك فيها عدد 55 دولة، وذكرت تلك الدول في مداخلاتها في هذه الجلسة أن قضية التغيرات المناخية هي "قضية أمنية" وليست مجرد قضية بيئية، وتتطلب تحركًا جماعيًا من دول العالم للتصدي لتأثيراتها على الأمن القومي والأمن الدولي.

وكانت هناك محاولة أخرى في 13 ديسمبر 2021 حين قادت أيرلندا والنيجر صياغة مشروع قرار ينص على كون التغيرات المناخية تهدد السلم والأمن العالميين، لكن لم يحظَ مشروع القرار بتأييد من أعضاء مجلس الأمن، وكانت كلٌّ من روسيا والصين والهند من الدول المعارضة للمشروع قد استندت في موقفها هذا إلى عدم وجود رابط مباشر بين التغير المناخي والتهديدات الأمنية، وبالتالي لا يوجد ما يبرر أن تدرج هذه القضية ضمن القضايا ذات الصلة بمجلس الأمن والمتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. ومن الأفضل من وجهة نظر هذه الدول الثلاث هو مناقشة التغير المناخي في أطر أممية أخرى، بحيث يتاح لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التعاطي معها وليس في إطار مجلس الأمن الذي تسيطر الدول دائمة العضوية على قراراته. وترى روسيا على وجه الخصوص أن إدراج التغير المناخي، كتهديد للسلم والأمن الدوليين، سيحول الاهتمام بعيدًا عن القضايا الحقيقية والأسباب الجذرية للصراعات، كما أن عدم استقرار العديد من دول العالم كان بسبب عوامل أخرى ليست ذات صلة بالتغير المناخي.

وتوجد صورة مماثلة لهذه الفجوة على مستوى الاتحاد الأوروبي، حيث بدأ الاهتمام بتأثير التغيرات المناخية على الأمن الأوروبي بشكل مؤسسي منذ عام 2008، حين اقترحت المفوضية العليا للاتحاد لشئون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وثيقة تحدد سبعة تهديدات ناتجة عن التغيرات المناخية وهي: الصراع على الموارد، وإلحاق الضرر بالاقتصاد وتعريض المدن الساحلية والبنى التحتية للخطر، وفقدان الدول لأجزاء من إقليمها والنزاعات الحدودية، والهجرة لأسباب بيئية، وزيادة ضعف الحكومات وانتشار الراديكالية، والنزاعات حول مصادر الطاقة، وزيادة الضغوط على المؤسسات والمنظمات الدولية. وفي 1 ديسمبر 2011، صدر بيان عن المجلس الأوروبي يضيف تهديدًا ثامنًا، حيث نص على أن "التغير المناخي قد يؤدي إلى نزاعات حول طرق التجارة والممرات البحرية".

وفي 24 يوليو 2020، أعلن الاتحاد "استراتيجية أمن الاتحاد الأوروبي"، التي تغطي الفترة 2020-2025، إذ حددت الاستراتيجية التهديدات ذات الأولوية من وجهة نظر الاتحاد للأمن الأوروبي، وشملت التهديدات ذات الصلة بالأمن السيبراني، والإجرام الإلكتروني، والتغير المناخي، والحروب المهجنة، والهجمات الإرهابية والجريمة المنظمة. ورغم ذلك لم تذكر أولويات العمل المذكورة في الاستراتيجية أي إجراءات تتعلق بالتغير المناخي، وبذلك أصبح لكل دولة عضو في الاتحاد حرية تقدير أهمية قضية التغير المناخي، ومن ثم نوعية السياسات اللازم تبنيها.

ومن المتصور في ظل استمرار هذه الفجوة أن يستمر اعتماد الدول والحكومات في بناء تصوراتها المتعلقة بأهمية قضية التغير المناخي لأمنها القومي على ما تثبته الدراسات العلمية، وعلى الواقع الفعلي الذي تمر به، وعلى درجة تأثيرها على الحياة اليومية للمواطنين، وعلى قدرتها على القيام بوظائفها الرئيسية.

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر
/ecsstudies